المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/11/2013

الصبار: نشتغل على ملف بنبركة وهناك أبحاث سرية سنعلن عن نتائجها في الوقت المناسب

فبراير.كوم
في الاربعاء 20 نونبر 2013 الساعة 21:20

نفى محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تصريحات أدلى بها لـ"لصحيفة الناس" أن يكون مجلسه يتحمل المسؤولية في قضية الزعيم الاتحادي المهدي بنبركة. وقال الصبار لهذه اليومية إن مجلسه يشتغل على هذا الملف، كما كشف عن وجود ما أسماه "تحريات وأبحاث تتسم بطابع السرية وسنعلن عن النتائج في الوقت المناسب"، مشددا على "أن المجلس لم يعلن أبدا أنه أنهى هذا الملف".

تفاصيل أكثر في عدد غد الخميس من "صحيفة الناس«

http://www.febrayer.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%86%D8%B4%D8%AA%D8%BA%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A8%D9%86%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%88%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%86%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A_a35397.html

مجلس حقوق الإنسان المغربي يدعو الدولة للاعتراف بجمعيات محظورة

بواسطة جلال المخفي | الفرنسية – منذ 19 ساعةً

دعا محمد الصبار الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب الاربعاء السلطات المغربية الى الاعتراف بجمعيات محظورة، قد تكون بينها جمعيات في الصحراء الغربية أو اخرى معارضة للنظام الملكي.

وقال الصبار لوكالة فرانس برس "على الدولة ان تمنح التراخيص للجمعيات التي لديها كافة وثائق وشروط التأسيس واستكملت ملفاتها بشكل قانوني".

واضاف "على الدولة أيضا ان تنفذ أحكام القانون وتحترمها في ما يخص الجمعيات التي طعنت برفض السلطات منحها تراخيص تعترف بوجودها، ثم حكم القضاء بقانونيتها".

والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تأسس إبان الحراك الذي شهده المغرب بداية 2011 مع انطلاق حركة 20 فبراير الاحتجاجية، "مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب تتوافق نصوصها التنظيمية لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، بحسب ما اورد موقعه الرسمي.

وتأتي تصريحات هذا المسؤول المغربي عن منظمة غير حكومية، في وقت انتقدت فيه منظمات دولية عدة وضع حقوق الإنسان في المغرب.

كما تتزامن مع رسالة وجهتها منظمة هيومن رايتس ووتش للرئيس الأميركي باراك أوباما دعته فيها الى الضغط على الملك محمد السادس عشية لقاء بينهما الجمعة في واشنطن.

واوردت الرسالة الاربعاء "في المغرب جمعيات حيوية ونشيطة تعنى بمختلف القضايا. وبينما يضمن دستور 2011 الحق في تكوين جمعيات جديدة، فإن الإدارة في الممارسة غالبا ما ترفض الاعتراف القانوني بجماعات لا تروقها أهدافها أو قيادتها، مثل المجموعات التي تدافع عن حقوق الصحراويين أو الأمازيغ (البربر)".

واضافت الرسالة "حتى إن جمعيات محلية لاولياء تلاميذ المدارس تفشل في الحصول على اعتراف الحكومة إذا كانت قد انتخبت ممثليها من أعضاء حركة المعارضة الإسلامية المعروفة باسم جماعة العدل والإحسان".

ومن أكبر الجمعيات التي تضيق عليها السلطات المغربية وتلاحق أعضاءها وتمنع أنشطتها، هناك جماعة "العدل والإحسان" التي تأسست سنة 1981، وهي جمعية ذات طبيعة سياسية، معروفة بمعارضتها الشديدة للنظام الملكي وتمثل بحسب المراقبين أكبر تيار إسلامي في المغرب.

وأكد حسن بناجح مدير مكتب الناطق الرسمي باسم الجماعة لفرانس برس ان "جماعة العدل والإحسان تأسست رسميا سنة 1981 وحصلت على الترخيص القانوني في السنة نفسها، لكن أعضاءها ظلوا يحاكمون طيلة عقود بتهمة الانتماء لجمعية محظورة".

وأضاف ان "الجماعة حصلت في مختلف درجات التقاضي على الحكم بقانونيتها، لكن السلطات ترفض تنفيذ قرار القضاء وتمعن في التضييق على الجماعة بمختلف الطرق المتاحة لها".

وأوضح بناجح ان "السلطات المغربية حالت منذ 2006 دون تاسيس اكثر من 300 جمعية، ونملك جميع الوثائق، فقط لأن أحد أعضائها ينتمي أو يشتبه في انتمائه أو تعاطفه مع الجماعة، منها جمعيات الأحياء وجمعيات أولياء التلاميذ".

من جهته، اكد الصبار ان "هذا الموقف من الترخيص للجمعيات لا يمكن ان يكون الا مبدئيا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يدافع عن مبدأ حرية تأسيس وتكوين الجمعيات".

من ناحية ثانية تمتنع السلطات المغربية عن الترخيص لمنظمات تنشط في مجال حقوق الإنسان في الصحراء الغربية على رأسها "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان" و"الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية".

وتعتبر الجمعيتان المذكورتان من أهم الاطراف الذي يلتقيهم كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام للامم المتحدة الى الصحراء، والمقررون الخاصون التابعون للأمم المتحدة ووفود المنظمات الدولية والإقليمية.

وحاول "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان" عقد مؤتمره التأسيس سنة 2009 لكن مكان انعقاد المؤتمر أغلق في وجهه، كما رفضت السلطات تسلم وثائق التأسيس.

أما الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات فتأسست في السابع من أيار/مايو 2005، لكن السلطات المغربية بحسب المؤسسين، رفضت تسلم الإشعار بتاريخ عقد المؤتمر التأسيسي، وتلاحق الأعضاء الناشطين داخلها بتهمة الانتماء لجمعية محظورة.

وأوضح الصبار ان الأمر لا يتعلق بالجمعيتين المذكورتين فقط، ف"هناك الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة وطنية تواجه مشكلة في الحصول على ترخيص من طرف السلطات".

وينص قانون الحريات العامة المغربي على شرعية عمل أي جمعية مضى على تأسيسها 60 يوما رغم عدم حصولها على اشعار من السلطات. كما ينص القانون على ضرورة الحصول على اشعار جديد من السلطات كلما تم تجديد مقر الجمعية.

وقال محمد إيكيليد ممثل فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أكبر جمعية حقوقية مغربية، في العيون كبرى محافظات الصحراء الغربية ان فرع الجمعية "لم يحصل على الاشعار منذ 2005، ورغم اننا نقوم بأنشطتنا اعتياديا الا ان المضايقات من طرف السلطات مستمرة".

وأضاف "من حقنا ومن حق جميع الجمعيات الحصول على ترخيص قانوني وممارسة عملنا بحرية، ويجب الا يزايد علينا أحد سياسيا بهذه المسألة".

وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه المغرب على أنه "لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها لحماية مصالحه".

http://maktoob.news.yahoo.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-173448530.html

احتمال ترخيص المغرب للجمعية الحقوقية التي ترأسها أميناتو حيدر في الصحراء رفقة جمعيات أخرى

من المحتمل أن تمنح السلطات المغربية الترخيص القانوني للجمعيات الحقوقية في الصحراء التي تدافع عن مبدأ تقرير المصير ومنها جمعية ترأسها أميناتو حيدر، حسبما نقلت وكالة إيفي اليوم الأربعاء عن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار.

ويؤكد الصبار للوكالة أن المجلس ينوي التقدم بمجموعة من التوصيات في هذا الشأن وستشمل ثلاثة جمعيات على رأسها ''تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان في الصحراء ''كوديسا'' التي تديرها أميناتو حيدر و''جمعية الصحراويين ضحايا خروقات حقوق الإنسان'' التي يرأسها إبراهيم دحان.

واعتاد المجلس التقدم بتوصيات الى الملك محمد السادس وهيئات مغربية أخرى ومنها إلغاء المحاكمة العسكرية للمدنيين.

وتعترف مصادر من جمعية أميناتو حيدر أنها عقدت لقاءات مع أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان لدراسة بعض القضايا الحقوقية في الصحراء ولكن ليس اجتماعات رسمية.

ويأتي مقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سيتم رفعه الى الملك في نهاية السنة أو الى رئاسة الحكومة في إطار إضفاء نوع من الشرعية القانونية على جمعيات وإن كانت تؤيد مبدأ المصير وتدافع عنه، لاسيما وأن التقارير الحقوقية الدولية وحتى الأمم المتحدة تحث على فتح المجال لمختلف الفاعلين السياسيين والحقوقيين التحرك في الصحراء.

وتعتبر هذه الجمعيات وخاصة جمعية كوديسا التي تديرها أميناتو حيدر مخاطبا رئيسيا للوفود البرلمانية الأوروبي وتعقد اجتماعات مع مسؤولي الأمم المتحدة ومنها المبعوث الشخصي للأمين العام كريستوفر روس.

http://sahara-question.com/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D8%AE%D9%8A%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88-%D8%AD%D9%8A%D8%AF%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89l

عائلة زوجة دركي بأكادير تشكك في فرضية انتحارها

محفوظ آيت صالح
العدد :2223 - 19/11/2013

تشكلت بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير تنسيقية تضم مجموعة من الجمعيات الحقوقية التي تعهدت بمتابعة ملف انتحار زوجة دركي تابع لمركز الدرك الملكي بيوكرى، بعد أن شككت عائلة الضحية في فرضية انتحار ابنتها، بعد أن تم العثور عليها ميتة داخل مطبخ البيت بحي «الخارج» بماسة.

وتتهم عائلة الضحية زوجها الدركي بالوقوف وراء الحادث، مستندة في شكوكها إلى أن «الجهة التي أشرفت على التحقيق هي نفس الجهة التي ينتمي إليها الدركي»، مضيفة أنه «كان من المفروض أن تتولى ضابطة قضائية أخرى مهمة التحقيق لضمان استقلاليته».

واستطردت العائلة أنه تم «التركيز على ترجيح فرضية الانتحار بناء على وجود مشاكل بين الزوجة المنتحرة وعائلتها، في حين تم إغفال العلاقة المتوترة بين ابنتهم وزوجها في الفترة التي سبقت وفاتها، والتي وصلت إلى حد مطالبة الضحية بالطلاق». كما تساءلت الأسرة، من خلال الرسالة التي وجهتها إلى مختلف الجهات المعنية والجمعيات الحقوقية، عن أسباب عدم إخضاع الزوج للتحقيق في هذه النازلة.

وحسب ما جاء في رسالة العائلة، فإن «محضر القضية تضمن مجموعة من المعطيات المغلوطة، إذ تمت الإشارة إلى أنه وبعد استجواب أصدقاء وجيران الضحية أكدوا أن زوجها كان يعاملها معاملة جيدة، وأن الهالكة انتحرت بسبب مشاكلها مع عائلتها بالدار البيضاء وأكادير ومع عمتها»، وهي المعطيات التي تطعن فيها العائلة وتشدد على أن الضحية كانت علاقتها معها جيدة، كما أنها تسكن بعيدا عنها، حيث أكدت «في آخر مكالمة معها كونها تتعرض للتعنيف من طرف زوجها وكذا عزمها على طلب الطلاق والعودة إلى بيت أهلها».

وتقول العائلة إن زوج الضحية هو من أخبرها ليلة الرابع من أكتوبر الأخير حوالي العاشرة ليلا بوفاة ابنتهم، وأنه وجدها جالسة فوق كرسي قبالة باب المطبخ وحبل بلاستيكي ملفوف حول عنقها.

الآراء الواردة في التعليقات تعبر عن آراء أص

http://www.almassae.press.ma/node/634

موضوع لقاء بين سفير الاتحاد الأوروبي والسلطات المحلية وحقوقيين بالحسيمة

مشاريع جبر الضرر الجماعي وبدائل عن زراعة القنب الهندي لتنمية الريف

9/5133

السفير مع أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان (خاص)

الحسيمة: خالد الزيتوني

عقد الأسبوع الماضي سفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب، لقاء جمعه بأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الحسيمة – الدريوش – الناظور، والأطر الإدارية العاملة باللجنة، الأخيرة التي قامت بعرض شريط فيديو للسفير يتناول التصور الحقوقي للجنة حول مشروع متحف الريف الذي يقوم الاتحاد الأوربي بتمويل أطوار إنشائه وتجهيزه بكلفة 393790.18 أورو، كجزء من مشاريع جبر الضرر الجماعي في مجال الأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة، التي كانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد انتهت إليها كتوصيات تم اعتبارها وقتها مدخلا أساسي للمصالحة مع الريف وطي صفحة الماضي.

نعيمة الصنهاجي عضوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان المكلفة بالإشراف ومواكبة إنجاز مشاريع جبر الضرر الجماعي بمنطقة الريف، قدمت خلال اللقاء لمحة مقتضبة عن أهم منجزات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال الحفاظ على الذاكرة وجبر الضررين الفردي والجماعي، كما قامت الأطر الإدارية العاملة باللجنة الجهوية بالحسيمة بعرض شريط فيديو يتضمن أساسا المراحل التقنية، التي قطعها مشروع متحف الريف، الذي تقرر إنجازه بمقر بناية إسبانية قديمة قرب المعهد الإسباني وسط مدينة الحسيمة.

السفير الأوربي معية أعضاء اللجنة الجهوية والأطر العاملة ومندوبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قاموا بجولة جماعية باتجاه متحف الريف، حيث قدم المهندس المعماري المكلف الشرحات اللازمة للسفير، وكذلك المتطلبات المالية، التي يستلزمها إتمام بناء المشروع.

أجندة السفير الأوربي بالمغرب قادته كذلك لعقد لقاء مصغر مع والي جهة الحسيمة محمد الحافي، وكل من رئيس الجهة، رئيس المجلس الإقليمي، رئيس بلدية الحسيمة، ورئيس غرفة التجارة والخدمات بالحسيمة، لبحث تأخر إنجاز عدة مشاريع تنموية وبيئية بمنطقة إقليم الحسيمة، وكذلك مواكبة إنجاز بعض المشاريع التنموية التي تندرج أساسا ضمن البدائل، التي يقترحها الاتحاد الأوربي للحد من زراعة القنب الهندي بمنطقة إقليم الحسيمة.

مصدر مطلع أكد لـ «الأحداث المغربية»، على أن اللقاء تضمن استرجاع مناقشة مشاريع سابقة كان من المقرر أن يمولها الاتحاد الأوروبي بالمغرب بداية سنة 2013، غير أن الأزمة الاقتصادية الأوربية وتعقد المساطر المتبعة أدت إلى تأجيلها، ويتضمن البرنامج أساسا قطب المساهمة في الحفاظ على البيئة، وتثمين السياحة الايكولوجية بالمنتزه الوطني للحسيمة، الذي يهم جماعات إزمورن، آيت قمرة، الرواضي، اسنادة، بني بوفراح، من خلال تطوير خدمات القرب والنهوض بالسياحة القروية ودعم الأنشطة المدرة للدخل ضمن استراتيجية الحفاظ على الأوساط الطبيعية والنهوض بالسياحة داخل المنتزه.

الاتحاد الأوربي وبعد تأخره في تمويل المشاريع، التي كان من المفترض أن تنطلق سنة 2013، أتى ليحمل معه هذه المرة حصته من تمويل مشاريع بالإقليم، حيث سيساهم فيها الاتحاد بـ 209 مليون درهم، من أصل 264 مليون درهم، وتصل مساهمة الدولة المغربية إلى 55 مليون درهم.

هاجس الحد من زراعة القنب الهندي بالمناطق الجبلية لإقليم الحسيمة، شكل كذلك محورا أساسيا في برنامج زيارة السفير الأوروبي للمغرب، حيث حمل معه تسريع مخطط كان الاتحاد قد أجله تحت ضغط أسباب أشرنا إليها سابقا، وتطرق السفير خلال لقائه بالمسؤولين السابقين لتفعيل برنامج لفك العزلة يستهدف جماعات الريف العميق المعروفة بإنتاج الشيرا ومنها جماعة تمساوت، عبد الغاية السواحل، كتامة، وإساكن، والقيام بعدة مشاريع للقرب تهم أساسا فك العزلة وبحث بدائل لزراعة الكيف عبر نهج سياسة تشاركية مع الفلاحين.

كما طالب ممثلو المؤسسات المنتخبة الحاضرة في اللقاء السفير بإخراج مشروع للوجود يتضمن شق طريق وفك العزلة عن مجموعة من الجماعات الجبلية، وربط بالطريق الساحلي عبر بباب تبياضت.

الاتحاد الأوروبي وبعد تأخره في تمويل المشاريع، التي كان من المفترض أن تنطلق سنة 2013، أتى ليحمل معه هذه المرة حصته من تمويل المشاريع، التي سبق ذكرها، حيث سيساهم فيها الاتحاد بـ209 ملايين درهم، من أصل 264 مليون درهم، وتصل مساهمة الدولة المغربية إلى 55 مليون درهم.

مدة المشاريع ستستمر 8 سنوات، 6 منها للإنجاز والباقي للتقييم والتتبع، وستعمل هذه المشاريع لفك العزلة على حوالي 38500 نسمة، تستقر على مساحة تقدر بحوالي 568 كلم، وتسهيل ولوجها للطريق الساحلية، كما ستعمل على تثمين وتشجيع السياحة بالجماعات القروية، التي توجد بفضاء محمية المنتزه الوطني للحسيمة.

الطفولة المغربية.. موضوع ندوة حقوقية بالناظور

9/5133

الناظور: خالد الزيتوني

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة ـ الناضور، يوم الجمعة 15 نونبر الجاري، بالمركب الثقافي بالناظور مائدة مستديرة حول موضوع «أية مقاربة لحماية الطفولة المغربية» بناء على التقرير الموضوعاتي، الذي كان قد أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واختار له من العناوين «الطفولة في خطر».

ويأتي هذا النشاط الفكري والحقوقي، حسب المنظمين في أفق بلورة استراتيجية جهوية وخطة عمل مشتركة تجمع المعنيين بموضوع الطفولة. وشارك في هذه المائدة المستديرة كل من مندوب الشبيبة والرياضة بالناظور، نائب الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالناظور، قاضي بالمحكمة الابتدائية بالحسيمة، مدير السجن المحلي بالناظور، ومدير مركز حماية الطفولة بالناظور. وحضرتها فعاليات مدنية وممثلو قطاعات تعنى بالطفولة، حيث تطرق المتدخلون إلى الاختصاصات الإنسانية لمركز حماية الطفولة بالناظور، ومدى تفاعله مع المجتمع المدني. كما حاولت المائدة رصد الإكراهات والعراقيل، التي تحدق بالطفولة المغربية عبر رصد الوضعية القانونية للطفل الحدث من خلال التشريعات والقوانين، والإشكالات المرتبطة بالقوانين.

القلم

حديث اليوم

جاء الدور على الأستاذ الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجاء الدور أيضا على الزميل عبد الحميد جماهري، لا أحد نهائيا يحق له النقد، وممنوع فتح الفم حتى عند طبيب الأسنان، فحكومة الأستاذ عبد الإله بنكيران لا يأتيها الباطل من أمامها ولا من خلفها. ومن تجرأ ولو قليلا جدا على التفوه بكلمة نقد واحدة صوبت نحو صدره فوهات الرشاشات، وأضحى يمثل الدولة العميقة ويشتغل تحت الطلب ويخدم أجندة أسياده. الجميع مجبر على الدخول في الصف والوقوف ممتثلا لما سيصدر من تعليمات، وإلا فلن يلوم إلا نفسه.

وضع مقلق على كل حال يوضح قدرة الحكومة وأنصارها وكتائبها على تحمل الرأي الآخر التي بقدر ما تمضي الأيام فإنها تزداد تراجعا ووهنا.

إنه الاستبداد الفكري الذي يؤشر على أن صاحبه لا يؤمن بالديموقراطية ولا بالتعدد ولا بحرية الرأي والتعبير، إنه الفكر الذي يقدس الرأي الوحيد ويحصنه بالإرهاب الفكري الذي يعتقد صاحبه بأنه يخيف الآخرين، ويأخذ منه العبرة من يفكر في أن يمارس حقه في الاختلاف والتعدد.

هذا الزحف العنيف للتضييق على الفكر وعلى التعدد والحرية والاختلاف ينكر أن أعضاء الحكومة الحاليين وإن كانوا حتى من حزب العدالة والتنمية هم أشخاص عموميون يمارسون الشأن العام، ويجب أن يخضعوا للمراقبة والمساءلة من قبل السلط الدستورية المخولة لذلك ومن طرف وسائل الإعلام ومن طرف الرأي العام، وإذا أراد شخص من هذه الحكومة أن لا يكون عرضة لكل هذه الأشكال من المراقبة ما عليه إلا أن يجمع أغراضه وينتقل إلى حياته الخاصة. أما أن يحاول أحد أي كان أن يفرض على المغاربة شخصا يمارس الشأن العام لكنه يبقى محصنا من أية مراقبة أو محاسبة فإن ذلك يدخل في باب الحمق والجنون، فالتحصين من المساءلة يبقى بحكم الدستور مقتصرا على جهة واحدة لحد الآن.

طبعا، سبقت الأستاذين الصبار وجماهري أسماء كثيرة جدا، ووصل الحد إلى الهجوم على مؤسسات كما حدث مع المندوبية السامية للتخطيط، وهذه ظاهرة تجر البلاد نحو الانفلات عن المسار الذي سارت عليه وراكمت خلاله مكاسب وازنة، إنها قوة الارتجاف والردة التي تجرنا إلى الخلف، وتذكرنا بعهود اعتقدنا أننا اجتزناها بنجاح.

2975711

عبد الله البقالي

رايتس ووتش تدعو أوباما للضغط على الملك للاعتراف بالجمعيات المحظورة والصبار يؤيدها

صافي –وكالات الأربعاء : 20 نونبر/تشرين2 2013 - 16:57

وجهت منظمة هيومن رايتس ووتش للرئيس الأميركي باراك أوباما دعته فيها الى الضغط على الملك محمد السادس عشية لقاء بينهما الجمعة في واشنطن، للاعتراف قانونيا بالجمعيات المحظورة.

واوردت الرسالة الاربعاء "في المغرب جمعيات حيوية ونشيطة تعنى بمختلف القضايا. وبينما يضمن دستور 2011 الحق في تكوين جمعيات جديدة، فإن الإدارة في الممارسة غالبا ما ترفض الاعتراف القانوني بجماعات لا تروقها أهدافها أو قيادتها، مثل المجموعات التي تدافع عن حقوق الصحراويين أو الأمازيغ ".

واضافت الرسالة "حتى إن جمعيات محلية لاولياء تلاميذ المدارس تفشل في الحصول على اعتراف الحكومة إذا كانت قد انتخبت ممثليها من أعضاء حركة المعارضة الإسلامية المعروفة باسم جماعة العدل والإحسان".

ودعا محمد الصبار الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب الاربعاء السلطات المغربية الى الاعتراف بجمعيات محظورة، قد تكون بينها جمعيات في الصحراء المغربية أو اخرى معارضة للنظام الملكي.

وقال الصبار لوكالة فرانس برس "على الدولة ان تمنح التراخيص للجمعيات التي لديها كافة وثائق وشروط التأسيس واستكملت ملفاتها بشكل قانوني".

واضاف "على الدولة أيضا ان تنفذ أحكام القانون وتحترمها في ما يخص الجمعيات التي طعنت برفض السلطات منحها تراخيص تعترف بوجودها، ثم حكم القضاء بقانونيتها".

من جهته، اكد الصبار ان "هذا الموقف من الترخيص للجمعيات لا يمكن ان يكون الا مبدئيا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يدافع عن مبدأ حرية تأسيس وتكوين الجمعيات".

وأوضح الصبار ان الأمر لا يتعلق بالجمعيتين المذكورتين فقط، في إشارة إلى "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان" والجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات، مضيفا "هناك الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة وطنية تواجه مشكلة في الحصول على ترخيص من طرف السلطات".

وينص قانون الحريات العامة المغربي على شرعية عمل أي جمعية مضى على تأسيسها 60 يوما رغم عدم حصولها على اشعار من السلطات. كما ينص القانون على ضرورة الحصول على اشعار جديد من السلطات كلما تم تجديد مقر الجمعية.

http://www.saafi.ma/headlines/14688-%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%AA%D8%B3-%D9%88%D9%88%D8%AA%D8%B4-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%B6%D8%BA%D8%B7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A8%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B8%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%87%D8%A7.html

قائد يحرم طفلا من "التسجيل" منذ 5 يناير

هسبريس – محمد الراجي
الخميس 21 نونبر 2013 - 05:16
يشتكي مواطن من أزيلال، من حرمانه من الحصول على تصريح بالولادة، من طرف قائد قيادة أكودي نلخير، بعد ازدياد مولود له.. ويقول المتضرّر، في رسالة وجّهها إلى عامل عمالة إقليم أزيلال، إنّ ملفه ما زال عالقا لدى المحكمة الابتدائية، بسبب رفض توقيع القائد على التصريح.
وتضيف الرسالة، التي تتوفر عليها هسبريس، أنّه، وطبقا للفصل الـ 468 من القانون الجنائي، الذي ينصّ على أنّ من حضر الولادة أو وقعت بمحله أو الأشخاص الحاضرين بالمنزل الذي تمّت به الولادة، وخاصة صاحب البيت الذي ازداد بمحله المولود، هم ذوي الصفة في التصريح بالولادة، وهم المسؤولين عنها جنائيا، "فإنني أخبركم أن لدي كل الشهود لإثبات واقعة الولادة".
والد الطفل، المسمّى أوغزيف عبد العزيز، في رسالته التي وجّه نسخة منها إلى الوالي مدير المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، ورئيس مؤسسة الوسيط، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أعلن أنه يلتمس التدخّل من طرف الجهات المعنية، للحصول على التصريح بولادة ابنه، الذي ازداد منذ يوم 5 يناير الماضي، ولم يتمكّن والده بعدُ من تسجيله في دفتر الحالة المدنية، بسبب عدم حصوله على تصريح الولادة من طرف القائد.

http://hespress.com/permalink/94332.html

خاص. هذا ما يريده الفريق الاممي المعني بالاعتقال التعسفي من المغرب. حقوقي: "لقد حققتم يا شباب 20 فبراير الكثير وينتظركم الأكثر".

خاص لگود: عزيز إدامين، ناشط حقوقي
الاربعاء 20 نونبر 2013 - 16:00

في هذه الورقة التي خص بها عزيز إدامين، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرباط–زعير، موقع "گود"، قراءة لحيثيات وخبايا زيارة الفريق الأممي المعني بالاعتقال التعسفي للمغرب، المرتقبة في الشهر القادم.

يعتبر الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي من الآليات غير التعاهدية التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، التي تشتغل على تتبع أوضاع حقوق الإنسان في موضوعات محددة كإجراءات خاصة (أو القرار 1235 المؤرخ بيونيو 1967)، وقد أنشأ هذا الفريق بناء على القرار 199/42 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان السابقة. وقدتم تجديد ولايته الثالثة بموجب القرار 15/18 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان (اللجنة سابقا) سنة 2010، ويتكون الفريق الحالي من خمسة أعضاء يترأسهم السنغالي السيد "مالك الحجي سو".

ومن بين المهام التي يتطلع بها "الفريق" الزيارات القطرية للدول حيث جاء في قرار إنشاءه في الفقرة "د" "القيام ببعثات ميدانية بناءً على دعوة من الحكومة، لفهم الحالة السائدة في كل بلد فهماً أفضل، وإدراك الأسباب الكامنة وراء حالات الحرمان من الحرية تعسفاً".

وفي هذا الاطار يزور هذا الفريق المغرب بطلب من الحكومة المغربية خلال الأسبوع الأول من شهر دجنبر القادم 2013. فماذا يريد هذا الفريق، وما هي مهامه ومجالات تدخله؟

لقد استطاع المنتظم الدولي خلال القرن الماضي وضع معايير واضحة للحدود الفاصلة بين الاحتجاز القسري الذي يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان بوصفه تعسفا عن مجال الاحتجاز الإداري أو القضائي، وذلك من خلال أربع محاور أساسية وهي: الاحتجاز الذي يأتي نتيجة لممارسة حق من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية كحرية الرأي والتعبير وغيرها، والاحتجاز الذي يتم بسبب غياب الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، أو الاحتجاز الذي يستمر ما بعد تنفيذ العقوبة الصادرة بحكم قضائي، أو الاحتجاز الإداري الممنهج ضد فئات معينة.

وفي هذا الإطار فإن لجنة حقوق الإنسان في قرارها 1997–50 بدأت تستخدم مصطلح "الاحتجاز" بمعنى "الحرمان من الحرية"، لإلغاء لتوحيد المصطلحات الأخرى التي يتقاطع معها بشكل جزئي أو كلي مثل "الحبس"، "السجن"، "الحبس المشدد"، "الاعتقال"، "التوقيف"، "القبض"، "الاعتقال الاحتياطي"، وغيرهم، كما أن نفس القرار وسع من صلاحيات الفريق لتشمل الاحتجاز الإداري لملتمسي اللجوء والمهاجرين.

ويصبح الحرمان من الحرية احتجازا تعسفيا بشروط واضحة في غياب أي سند قانوني يشرعن هذا الحرمان، أو إذا كان الحرمان ناجما عن ممارسة أحد الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أو إذا كان قد صدر حكم قضائي نهائي وهو موسوم بعيب المحاكمة غير العادلة والمخالفة للقواعد والمبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار رقم 173-43 المؤرخ في دجنبر 1988، أو الاحتجاز المثير للقلق اتجاه طالبي اللجوء.

كل هذه الحيثيات جعلت "الفريق" يصنف حالات الاعقال التعسفي الى ثلاثة مستويات: اعتقال أثناء ممارسة حق مكفول بموجب الاتفاقيات الدولية، أو اعتقال مع خرق لشروط المحاكمة العادلة، أو اعتقال لفئات هشة وضعيفة الحماية في سياقات مختلفة.

إن تطور منظومة حقوق الإنسان وما رافقها من ظهور حالات جديدة لانتهاك حقوق الإنسان، كحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، جعل الفريق يطور من دوره وصلاحياته وآليات اشتغاله، التي يمكن استقراؤها من خلال تقاريره السنوية المقدمة أمام مجلس حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار نطرح بعض الأمثلة التي لها صلة بالواقع المغربي:

أولا :الاحتجاز التعسفي في سياق نقل المحتجزين الدوليين، لاسيما في مكافحة الإرهاب.

سجل الفريق مسؤولية الدولة التي تتعاون في نقل شخص إلى سجن دولة أخرى تتوفر فيها أدلة وجيهة بتعريضه لخطر فعل الاحتجاز التعسفي. مما جعل الفريق يؤكد على المبدأين في القانون الدولي وهما: اولا تفضيل العدالة الجنائية لإدانة مرتكبي أعمال إرهابية وإزالة قدرتهم على ممارسة ضرر للغير وثانيا مبدأ عدم الطرد.

بخصوص المبدأ الأول، فالفريق وانطلاقا من اتفاقيات دولية، كاتفاقية قمع الهجمات الإرهابية بالقنابل واتفاقية مكافحة الإرهاب، التي تتناول موضوع التسليم وفق مساطر معينة، فإنه يقر بالالتزام الدولي بان تنفيذ التسليم لا يتم إلا بطلب من الدولة وأن من حق الدول طرد أو ترحيل كل شخص ليس من رعاياها يشكل تهديدا على أمنها الوطني، إلا أن الفريق ينبه أن ما يميز الترحيل أو الطرد عن عمليات التسليم هو الأساس القانوني الوطني والاجراءات الادارية التي تسبق عملية التسليم بإخبار الشخص المعني بالأمر والذي يمكنه أن يطعن في القرار أمام المحكمة.

أما المبدأ الثاني المتعلق بعدم الطرد، فانطلاقا من المادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تمنع طرد شخص يعتقد أنه سوف يتعرض للتعذيب في البلد المرحل إليه، أو يحاكم في غياب ضمانات شروط المحاكمة العادلة، أو أن يتم اعتقاله بدون سند قانوني، أو حرمانه من ممارسة إحدى الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية. فإنه لا يجوز ترحليه. ويضيف العرف الدولي أيضا أسباب أخرى لمنع الطرد وتتعلق بالاحتجاز الطويل الأمد، أو الحبس الانفرادي.

وبالعودة للحالة المغربية، فقد طرحت على المغرب مسألة الترحيل القسري والسري المنفذة في سياق مكافحة الإرهاب أثناء مناقشة تقريره الوطني أمام اللجنة الأممية المعنية بمناهضة التعذيب في نونبر 2011، في حالات كل من "محمد بنيام" و"رامز باشيب" و"محمد قطيط".

ثانيا: الضمانات الديبلوماسية فيما يتعلق بالاحتجاز والمحاكمة العادلة

يرفض الفريق أن يتم تسليم شخص ما لدولة يوجد فيها خطر الاخلال بشروط المحاكمة العادلة، رغم وجود معاهدة ثنائية لتسليم المجرمين، حيث تستبعد "الضمانات الديبلوماسية" في ظل غياب بنود منصوص عليها صراحة بعدم تعرض الشخص للتعذيب أو الاحتجاز القسري، باعتبار هاته الضمانات "غير موثوقة وغير فعالة" فيما يتصل بالتعذيب.

وفي هذا الاطار تطرح على المغرب حالتين هما: تسليم الروسي "أليكسي كالينينشو" في خرق للمادة الثالثة من اتفاقية التعذيب، ومجرد "تعليق" تسليم الجزائري "كيتي"، حسب تقرير اللجنة الأممية المعنية بمناهضة التعذيب للدولة المغربية.

ثالثا: نظام السجون وظروف المحتجزين

يقر الفريق أن بعض جوانب نظام السجون لا يدخل ضمن اختصاصاته ولكن يمكنه أن يقدم ملاحظات تساهم في إدارة السجون بشكل أفضل وفي تطوير التأهيل الاجتماعي.

وفي هذا الصدد فالفريق يسجل ضعف الرقابة القضائية الوطنية وغالبا ما تكون صورية ولا تشكل حماية فعالة في عمليات الاحتجاز التعسفي، مع قصور يتسم بغياب أبسط احتياجات السجناء فيما يتعلق بالتغذية والصحة والأمن. ويسجل ايضا ارتفاع حالات "العود" بعد الافراج نظرا لضعف التأهيل، ويعتبر "التنقيل" الذي يتعرض له السجناء يكرس عزلتهم بابتعادهم عن ذويهم، كما ينبه الفريق أن الاعتقال الاحتياطي يساهم بشكل كبير في الاكتظاظ وما يترتب عن ذلك من الحرمان من باقي الحقوق الأساسية، وأن الاعتقال الاحتياطي منافيا لمبدأ قرينة البراءة مما يجعل المتابعين يدانون على أساس الأدلة المقدمة لتجنيب القضاء عبء الإفراج عن شخص قضى مدة طويلة رهن الاعتقال الاحتياطي . وبالتالي فالضمانات المنصوص عليها في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا تستوفى كما يجب.

وبخصوص التجربة المغربية يمكن العودة لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المعنون ب"أزمة السجون مسؤولية مشتركة" والتقرير الصادر عن السيد خوان ماندیز المقرر المعني بالتعذيب بعد زيارته للمغرب السنة الماضية، لملامسة الإشكاليات الملقاة على المغرب.

رابعا: احتجاز غير المواطنين

يقصد بغير المواطنين لدى "الفريق": طالبي اللجوء والمهاجرين الذين قد يتعرضون لاحتجاز مطول دون إمكانية سلك سبل الانتصاف الإدارية والقضائية.

وقد سجل الفريق أيضا أن ظاهرة الهجرة السرية لم تعد تعني فقط الدول الغنية والمتقدمة بل أيضا مست حتى دول الجنوب، حيث أصبحت الهجرة جنوب – جنوب وما يتبع ذلك من إشكاليات جديدة، وجزء كبير من هذه الدول أضحت دول استقبال عوض دول عبور، والتي يغيب فيها نظام قانوني يراعي المعايير الدولية للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، أو أن هذه الدول تجيز احتجاز طالبي اللجوء المرفوضين أو المهاجرين خارج سياق الاجرام أو التهديد للأمن الوطني بغية إبعادهم لبلدهم الأصلي.

ورغم أن القانون الدولي لا يحظر الاحتجاز الإداري لهذه الفئة، فإن الفريق يعتبره احتجازا تعسفيا، باعتبار أن العملية برمتها ليست حلا ناجعا.

وبالرجوع للسياق الوطني فإن التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الانسان حول "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة

في مجال اللجوء والهجرة" يقف على مجموعة من عناصر الخلل التي لا تسمح بوجود سياسة عمومية عرضانية ومندمجة اتجاه المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء.

وفي هذا الصدد نذكر ببعض العناصر الكبرى الصادرة عن الشبكة الاوربية المتوسطية لحقوق الانسان في دراسة قامت بها سنة 2010 تحت عنوان "الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي" تتناول العناوين التالية: سياسات للهجرة "لا تهتم بحقوق المهاجرين" مع وجود "نظام صارم للسيطرة على الأجانب المتمتعين بوضع قانوني" و "أنظمة قمعية للغاية ضد الأجانب الذين لا يتمتعون بصفة شرعية":

ففي المغرب –تسجل الدراسة– "هناك تلاءم بين القانون والاجراءات الحمائية مع ما هو منصوص عليه في القانون الدولي، لاسيما في ما يتعلق بحقوق الأطفال واللاجئين والحماية من التعذيب. بيد أن بعض هذه الأحكام القانونية تتعارض مع القانون الدولي نفسه، خاصة فيما يتعلق بإصدار تصاريح إقامة للاجئين استناداً إلى دخولهم البلاد بطريقة مشروعة.

أما بخصوص "وجود أنظمة قمعية للغاية ضد الأجانب الذين لا يتمتعون بصفة شرعية"، تسجل الدراسة أن الممارسة العملية في المغرب "قد تتخذ قرارات بالترحيل أو الإعادة إلى الحدود بطرق متباينة للغاية)تبليغ القرارات شفهياً، عدم الإخطار بالقرارات...(، دون دوافع عموماً، في تناقض تام مع القانون المغربي ، بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد أي إجراء للطعن في قرار الترحيل أو الطرد)باستثناء الطعن في القرار الذي يحدد البلد الذي سيتم الترحيل إليه (. وهناك إمكانية للطعن)مع إيقاف التنفيذ(في قرار الإعادة إلى الحدود. غير أن هذا الإجراء ليس فعالا من الناحية العملية)بسبب عدم حصول الأجانب على معلومات عن إجراءات الطعن؛ وعدم امتثال السلطات الإدارية للإجراءات، في تناقض تام مع القانون(.

رابعا: الاحتجاز في سياق مكافحة الارهاب

يسجل الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي بوجود قوانين استثنائية في سياق ما يزعم أنه مكافحة إرهاب، ويتعلق بالاحتجاز الإداري لفترات يحتمل أنها غير محددة بدوافع أمنية أو اعتقال مدافعين عن حقوق الانسان أو أشخاص يعبرون عن رأيهم الذي تتخذه الدول ذريعة لمتابعتهم في إطار مكافحة الإرهاب.

ففيما يتعلق بالاحتجاز القسري في سياق الإرهاب يوصي الفريق بأنه "يجب ألا تفرض حالات استثنائية و ألا تنفذ التدابير المتخذة في ظلها، بما في ذلك الحرمان من الحرية، إلا بما يتماشى تماماً مع المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك مع التقيد الصارم بمبدأ التناسب".

مما يطرح تساؤل حول حالتي السيدين "محمد حاجب" و "عبد الصمد البيطار".

أما متابعة أشخاص على ضوء حرية الرأي والتعبير في سياق مكافحة الارهاب يطرح حالة السيد "علي أنوزلا".

خامسا: المحاكم العسكرية

سجل الفريق أن المحاكم العسكرية تنال من الحق في العدالة، فقد أشار إلى ذلك بالفعل في عدة تقارير (نذكر على سبيل المثال لا الحصر A-HRC-4-40 ;A-HRC-7-4)، أن محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية عادة ما تؤثر سلبا على تمتعهم في الحق في حريتهم الشخصية والحق في محاكمة عادلة، وقبل كل ذلك الحق في محاكمة سريعة، وفي مثولهم أمام قاض دون تأخير، والحق في الإفراج عنهم بانتظار المحاكمة، وفي الطعن في قرار الاحتجاز ، والحق في افتراض براءتهم ، والحق في محاكمتهم دون تأخير وما إلى ذلك.

بل وقد أوصى الفريق أيضا أنه "إذا كان لا بد من استمرار وجود شكل من أشكال القضاء العسكري، فيجب أن يراعي هذا القضاء القواعد الأربع التالية:

- ألا يتمتع باختصاص محاكمة المدنيين؛
- ألا يتمتع باختصاص محاكمة موظفين عسكريين إذا وجد مدنيون بين الضحايا؛
- ألا يتمتع باختصاص محاكمة المدنيين والموظفين العسكريين في حال وجود تمرد، أو تحريض على العصيان أو أي جريمة تعرض أو يمكن أن تعرض النظام الديمقراطي للخطر؛
- أن يمنع من فرض عقوبة الإعدام مهما كانت الظروف".

وهنا نطرح في الحالة المغربية المعتقلين في أحداث "أكديم إزيك".

سادسا: الاحتجاز السري

يؤكد "الفريق الأممي" أن هذا النوع من الاحتجاز السري يشكل انتهاكًا يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك أثناء حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة. كما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني ،إذا حدث خلال أي شكل من أشكال النزاع المسلح، وحسب الفريق فإن الاحتجاز السري ينتهك الحق في الحرية الشخصية ويحظر الاعتقال أو الاحتجاز التعسفيين، ولا ينبغي لأي نظام قضائي أن يسمح بحرمان أشخاص من حريتهم بصورة سرية لفترات قد تكون غير محددة، واحتجازهم خارج نطاق القانون ودون إمكانية اللجوء إلى إجراءات قانونية، بما في ذلك حق المثول أمام محكمة.

ويُحرم المحتجزون سرًا من حقهم في المحاكمة العادلة عندما لا ترغب سلطات الدولة في توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم. وحتى في الحالات التي يتم فيها توجيه تهم جنائية للمحتجزين، فإن سريّة احتجازهم وعدم الأمان الناتج عن حرمانهم من الاتصال بالعالم الخارجي وعدم معرفة أفراد أسرهم لمكانهم ومصيرهم يشكل انتهاكًا لافتراض البراءة ويؤدي إلى انتزاع الاعترافات عن طريق التعذيب أو غيره من أشكال إساءة المعاملة.

وفي الوقت ذاته، يُعد الاحتجاز السري ضربًا من الاختفاء القسري .وقد يشكل الاحتجاز السري جريمة ضد الإنسانية إذا استخدم بصورة واسعة النطاق أو ممنهجة. وكل حالة احتجاز سري هي بطبيعة الحال حبس انفرادي . وقد يؤدي هذا الاخير لفترات طويلة إلى تيسير ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

واضاف الفريق انه بالرغم من هذه القواعد القطعية، لا يزال الاحتجاز السري مستخدمًا باسم مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم ، بل وزاد من شدته ما يُسمى الحرب العالمية على الإرهاب".

وفي هذا الصدد لابد أن نذكر بتقرير سنوي صادر عن فريق آخر هو الفريق المعني بالاختفاء القسري وغير الطوعي الصادر بتاريخ فاتح مارس 2013

يسجل فيه أن "زيارة قام بها الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان بتاريخ 18 ماي 2011،كاستجابة لمطالب شباب حركة 20 فبراير، الى مقر الإدارة العامة لإدارة التراب الوطني DSTبمدينة تمارة أعلن فيها أنه "في حينه وإبانه" ليس هناك ما يوحي بوجود معتقل سري، ولكن من خلال الشهادات المقدمة من قبل المعتقلين الذين مروا من ذلك المكان، يصعب القول أن "المكان" قبل الزيارة لم يكن "للاحتجاز بمعزل عن الخارج" مما يدل على أنه "معتقل سري".

لقد حققتم يا شباب 20 فبراير الكثير وينتظركم الأكثر.

http://hespress.com/permalink/94332.html

أفتاتي يهاجم الصبار ويتهمه بتحريض المحامين ضد بنكيران

الصبار: «أفتاتي ما لقاش على من يشير وبنت ليه أنا في الطريق»

محمد اليوبي 3/3/11/2

هاجم عبد العزيز أفتاتي برلماني العدالة والتنمية المثير للجدل، محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، واتهمه بالتشويش على الحكومة وخدمة أجندة «الدولة الموازية»، من خلال تحريض المحامين على الحكومة ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، وطالب أفتاتي خلال تدخله، أول أمس الثلاثاء، في اجتماع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، من الصبار تقديم الاعتذار ومغادرة منصبه بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان. واتهم أفتاتي، محمد الصبار بترويج إشاعة ضد الحكومة في المناظرة التي نظمتها هيئة المحامين بمدينة فاس، مفادها أن الحكومة تعتزم الزيادة في نسبة الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المحامين من 10 إلى 20 في المائة ضمن مشروع قانون المالية المعروض على أنظار البرلمان، وهو ما اعتبره أفتاتي مغالطة تروم استهداف الحكومة وتحريض المحامين عليها، وعندما رد عليه أحد النواب بكون الصبار يشتغل بدوره في مهنة المحاماة، رد أفتاتي بالقول «إذا كان محامي يحط التوني ديال المؤسسة الدستورية ويمشي يخدم أجندة الدولة العميقة».

التفاصيل (ص 2)

أفتاتي يهاجم الصبار ويتهمه بتحريض المحامين ضد بنكيران

الصبار: أفتاتي ما لقاش على من يشير وبنت ليه أنا في الطريق

محمد اليوبي

هاجم عبد العزيز أفتاتي، برلماني العدالة والتنمية المثير للجدل، محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، واتهمه بالتشويش على الحكومة وخدمة أجندة «الدولة الموازية»، من خلال تحريض المحامين على الحكومة ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد. وطلب أفتاتي خلال تدخله، أول أمس الثلاثاء، في اجتماع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، من الصبار تقديم الاعتذار ومغادرة منصبه بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان. واتهم أفتاتي، محمد الصبار بترويج إشاعة ضد الحكومة في المناظرة التي نظمتها هيئة المحامين بمدينة فاس، مفادها أن الحكومة تعتزم الزيادة في نسبة الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المحامين من 10 في المائة إلى 20 في المائة ضمن مشروع قانون المالية المعروض على أنظار البرلمان، وهو ما اعتبره أفتاتي مغالطة تروم استهداف الحكومة وتحريض المحامين عليها، وعندما رد عليه أحد النواب بكون الصبار يشتغل بدوره في مهنة المحاماة، رد أفتاتي بالقول «إذا كان محامي يحط التوني ديال المؤسسة الدستورية ويمشي يخدم أجندة الدولة العميقة»، وأشار أفتاتي إلى أن هذه الإشاعة خلقت البلبلة في أوساط المحامين، وخاصة محامو العدالة والتنمية الذين اتصلوا بالوزير الأزمي للاستفسار عن صحة هذه الإشاعة. وفي رده على هذه الاتهامات، نفى محمد الصبار في اتصال مع «الأخبار»، أن يكون قد تدخل في المناظرة الوطنية التي نظمتها هيئة المحامين، كما نفى أن يكون قد تحدث في موضوع الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة على المحامين، وقال «أفتاتي ما لقى على من يشير، وبنت ليه أنا في الطريق»، وأضاف «أفتاتي ما خلى حتى واحد ما شير عليه، بقيت لو غير أنا». وأكد مصدر من هيئة المحامين حضر أشغال المناظرة، أنه فعلا تم تداول قضية الزيادة في القيمة المضافة في مشروع قانون المالية لسنة 2014، وكان ذلك في كواليس المناظرة، ولم يتم تداول الموضوع في الجلسات العامة، وأوضح أن أحد المحامين من حزب العدالة والتنمية اتصل بالوزير المنتدب في المالية، إدريس الأزمي الإدريسي، ونفى له وجود أي زيادة في الضريبة على المحامين، وقام هذا المحامي بتصحيح المعلومة التي تم ترويجها، وانتهى الأمر، ونفى أن يكون الصبار قد تحدث عن هذا الموضوع.

لنموذج المغربي الاستثنائي والإصلاحات المتقدمة التي انخرطت فيها المملكة محور ندوة بواشنطن

و.م.ع
21.11.2013
h1505

واشنطن 21 نونبر 2013 /ومع/ شكل النموذج المغربي الاستثنائي الذي يرتكز على الإصلاحات المتقدمة والجريئة التي انخرط فيها المغرب، تحت القيادة الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، محور ندوة نظمت أمس الأربعاء بواشنطن، بمشاركة شخصيات سياسية واقتصادية دولية بارزة. وفي مداخلة خلال هذه الندوة التي نظمتها "جيرمان مارشال فاوند أوف يونايتد ستايت" تحت عنوان (استراتيجية الإصلاحات الشاملة بالمغرب)، قال السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، إن المغرب استطاع أن يقدم نموذجا للإصلاح في اطار الاستقرار، موضحا أن "هذا النموذج تمكن، بعد مرور ثلاث سنوات على ما يسمى بالربيع الديمقراطي، من أن يتميز من خلال إقرار إصلاحات سياسية وديمقراطية مع الحفاظ على الاستقرار".

وأوضح أن هذا اللقاء شكل فرصة لاستعراض أبرز هذه الإصلاحات انطلاقا من الدستور الجديد إلى الإصلاحات المرتبطة بالعدالة والإعلام وحقوق الإنسان، مؤكدا أن المغرب يواصل السير بثبات في مسلسله الإصلاحي والتنموي لمواجهة باقي التحديات المطروحة على مستوى المنطقة.

ومن جهته، اعتبر سيرج بيرديغو، السفير المتجول لصاحب الجلالة، أن هذا الاجتماع "الهام" مكن من الوقوف على المراحل التي قطعها المغرب على طريق الديمقراطية والتنمية.

وأضاف أن هذه الندوة شكلت مناسبة لإبراز الاستثناء المغربي والهوية المتعددة التي ميزت على الدوام المملكة بين الأمم.

أما رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، فقد أبرز التقدم الملموس والمكتسبات الهامة التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وأكد السيد اليزمي، بهذه المناسبة، أن المملكة قطعت خطوات هامة نحو ديمقراطية قوية، كما يدل على ذلك الدستور الجديد الذي يتضمن 60 مادة حول حقوق الإنسان، وكذا النقاش الوطني الذي انطلق السنة الماضية حول إصلاح منظومة العدالة، والقوانين المتعلقة بها، والتي ستحال على البرلمان خلال الاسابيع القادمة. د/بل/

http://www.menara.ma/ar/2013/11/21/892001-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D8%B1%D8%B7%D8%AA-%D9%81%D9%8A%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86.html

معتقلون سياسيون سابقون: المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب أصبح ثكنة عسكرية

نظم المعتقلون السياسيون ضحايا "سنوات الرصاص" في المغرب، ندوة بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، سلطوا خلالها الضوء على ملفهم؛ حيث وجهّوا انتقادات لتعامل المجلس الحقوقي مع ملفهم المطلبي، وذلك بعد مرور ما يقارب ثلاثة أشهر من الاعتصام أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

ونقلت مصادر إعلامية عن أحد المعتقلين السياسيين السابقين خلال الندوة الصحفية، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذين يعتصمون أمامه منذ 22 أوت الماضي، "أصبح مثل ثكنة عسكرية، يتعذر الدخول إليها"، وأضاف إن المجلس ينتهج معهم أسلوب الصمت، في غياب أي حوار، واصفا ذلك بـ "السلوك غير الحقوقي، ولا يمت بصلة للأعراف الحقوقية".

من جهتها، قالت منسقة الائتلاف المغربي لحقوق الإنسان خديجة الرياضي، إن المعركة التي يخوضها المعتقلون السياسيون السابقون، من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لنيل حقوقهم "معركة مشروعة"، وحمّلت المسؤولية لكل من الحكومة المغربية وللدولة، وللمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المقام الأول، "لكونه الجهةَ التي يجب أن تعمل على تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة"، على حد قولها.

وأضافت الرياضي إن الائتلاف المغربي لحقوق الإنسان، راسل رئيس الحكومة بخصوص قضية المعتقلين السياسيين المعتصمين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، دون أن يتلقى أي رد على المراسلة.

وأضافت إن أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتبروا أن ما تمخض من قرارات عن هيئة الإنصاف والمصالحة كان بدافع الضغط الحقوقي الذي مورس من طرف المنظمات الحقوقية على الدولة، لطيّ ملف انتهاكات "سنوات الرصاص".

http://el-hourria.com/index.php/maghrib/item/17669-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%AB%D9%83%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9.html

الصبار يدعو الدولة المغربية إلى الترخيص للجمعيات المحظورة

بواسطة علي نعيم بتاريخ 21/ 11 /2013 في 10:06 | مصنفة في الواجهة, سياسة | لا تعليقات

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، إلى الترخيص إلى الجمعيات المحظورة بالمغرب، في تصريح غير مسبوق، مؤكدا أن المجلس الذي يرأسه ''يدافع عن مبدأ حرية تأسيس وتكوين الجمعيات''.

وقال ذات المتحدث في تصريحات إعلامية أنه ''على الدولة الاعتراف بجمعيات محظورة، قد تكون بينها جمعيات في الصحراء أو اخرى معارضة للنظام الملكي''. مطالبا في ذات السياق ب ''منح التراخيص للجمعيات التي لديها كافة وثائق وشروط التأسيس واستكملت ملفاتها بشكل قانوني''.

واضاف ''على الدولة أيضا ان تنفذ أحكام القانون وتحترمها في ما يخص الجمعيات التي طعنت برفض السلطات منحها تراخيص تعترف بوجودها، ثم حكم القضاء بقانونيتها''.

http://almoustakil.com/11181-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AE.html

اليزمي يدعو إلى منح «الخادمات » حق تأسيس نقابات وشروط سكن «سويسرية»

الأرْبِعَاء 20 نونبر 2013 21:09:00

قدم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، رأيا استشاريا حول «مشروع القانون المتعلق بالعمال المنزليين» استجابة لطلب تلقاه من رئيس الغرفة الثانية بالبرلمان، في 13 شتنبر 2013.

المجلس، أبدى تحفظات على بعض أحكام مشروع القانون، أبرزها عدم اعتماده في أحكامه العامة على قانون الشغل؛ معتبرا أنه «يجب التنصيص صراحة في مقتضى عام يتم إدراجه ضمن مقتضيات مشروع القانون على بعض الضمانات الأساسية المتعلقة بحقوق العمال المنزليين»، خاصة: الحرية النقابية والحق في التنظيم، المساواة في الأجور، والتسجيل في الضمان الاجتماعي، والتغطية الصحية الأساسية.

وفي هذا السياق، يدعو المجلس، في رأيه الاستشاري، الذي حصلت «اليوم24» على نسخة منه، إلى اعتماد مقتضيات مدونة الشغل التي تنص على أنه «يمنع كل مس بالحريات والحقوق المتعلقة بالممارسة النقابية داخل المقاولة وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل»، كما دعا إلى إدماج المادة 10 من مدونة الشغل التي تنص على أنه «يمنع تسخير الأجراء لأداء الشغل قهرا أو جبرا» مشيرا في الوقت نفسه إلى عدة فصول من مدونة الشغل التي يجب إدماجها في قانون العمال المنزليين، مثل الحق في الاستفادة من برامج محو الأمية ومن تكوين مستمر، وحق الأجير في أن يسلم بطاقة شغل، وأن يعمل صاحب البيت على إطلاع عامل المنزل كتابة، لدى تشغيله، على المقتضيات المتعلقة باتفاقية الشغل الجماعية ومضمونها عند وجودها، والنظام الداخلي، ومواقيت الشغل، وأساليب تطبيق الراحة الأسبوعية، والمقتضيات القانونية والتدابير المتعلقة بحفظ الصحة والسلامة، وبالوقاية من خطر الآلات، وتواريخ أداء الأجر، ومواقيته، ومكان أدائه، ورقم التسجيل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والهيئة المؤمنة ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية. كما يدعو المجلس إلى اعتماد بنود قانون الشغل المحددة لساعات العمل العادية للعاملين في 2288 ساعة في السنة، أو 44 ساعة في الأسبوع. وبخصوص سن تشغيل العمال المنزليين، تحفظ المجلس على ما جاء في مشروع القانون من إمكانية تشغيل القاصرين ما بين 15 و18 عاما، شريطة عدم قيامهم بأعمال خطيرة، ودعا إلى اعتماد سن 18 عاما، حسبما ينص عليه الدستور، وقانون الشغل والاتفاقيات الدولية.

وبخصوص سن التقاعد، لاحظ المجلس أن مشروع القانون، لا يحدد سن التقاعد للعامل المنزلي، مقترحا اعتماد أحكام سن التقاعد المنصوص عليها في مدونة الشغل التي تحدده في 60 عاما.

ولضمان حماية قانونية شاملة لعمال المنازل، باعتبارهم «الطرف الأضعف» في العلاقة التعاقدية، يقترح المجلس في هذا الباب التنصيص على مقتضى قانوني بالبطلان التلقائي لأي شرط تعاقدي يهدف إلى الحد من الحقوق التي يكفلها القانون الذي ينظم العمل المنزلي أو أحكام مدونة الشغل. ويذكر أن الحكومة سبق أن صادقت على أول مشروع قانون للعمال المنزليين، وإحالته على البرلمان.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%AD-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%C2%BB-%D8%AD%D9%82-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D8%B3%D9%83%D9%86-%C2%AB%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A9%C2%BB/4606#s

"مجلس حقوق الإنسان" المغربي يدعو الرباط إلى الترخيص للجمعيات المحظورة

آخر تحديث: 20/11/2013

– الرباط – المغرب – حقوق الإنسان

دعا محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، الرباط إلى الترخيص للجمعيات المحظورة. وأكد الصبار أن "هذا الموقف من الترخيص للجمعيات لا يمكن أن يكون إلا مبدئيا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يدافع عن مبدأ حرية تأسيس وتكوين الجمعيات".

برقية (نص)

دعا محمد الصبار الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب الاربعاء السلطات المغربية الى الاعتراف بجمعيات محظورة، قد تكون بينها جمعيات في الصحراء الغربية أو اخرى معارضة للنظام الملكي.

وقال الصبار لوكالة فرانس برس "على الدولة ان تمنح التراخيص للجمعيات التي لديها كافة وثائق وشروط التأسيس واستكملت ملفاتها بشكل قانوني".

واضاف "على الدولة أيضا ان تنفذ أحكام القانون وتحترمها في ما يخص الجمعيات التي طعنت برفض السلطات منحها تراخيص تعترف بوجودها، ثم حكم القضاء بقانونيتها".

والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تأسس إبان الحراك الذي شهده المغرب بداية 2011 مع انطلاق حركة 20 فبراير الاحتجاجية، "مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب تتوافق نصوصها التنظيمية لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، بحسب ما اورد موقعه الرسمي.

وتأتي تصريحات هذا المسؤول المغربي عن مؤسسة وطنية تتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية رغم تمويل الدولة لها بحسب القانون المؤسس، في وقت انتقدت فيه منظمات دولية عدة وضع حقوق الإنسان في المغرب.

كما تتزامن مع رسالة وجهتها منظمة هيومن رايتس ووتش للرئيس الأميركي باراك أوباما دعته فيها الى الضغط على الملك محمد السادس عشية لقاء بينهما الجمعة في واشنطن.

واوردت الرسالة الاربعاء "في المغرب جمعيات حيوية ونشيطة تعنى بمختلف القضايا. وبينما يضمن دستور 2011 الحق في تكوين جمعيات جديدة، فإن الإدارة في الممارسة غالبا ما ترفض الاعتراف القانوني بجماعات لا تروقها أهدافها أو قيادتها، مثل المجموعات التي تدافع عن حقوق الصحراويين أو الأمازيغ (البربر)".

واضافت الرسالة "حتى إن جمعيات محلية لاولياء تلاميذ المدارس تفشل في الحصول على اعتراف الحكومة إذا كانت قد انتخبت ممثليها من أعضاء حركة المعارضة الإسلامية المعروفة باسم جماعة العدل والإحسان".

ومن أكبر الجمعيات التي تضيق عليها السلطات المغربية وتلاحق أعضاءها وتمنع أنشطتها، هناك جماعة "العدل والإحسان" التي تأسست سنة 1981، وهي جمعية ذات طبيعة سياسية، معروفة بمعارضتها الشديدة للنظام الملكي وتمثل بحسب المراقبين أكبر تيار إسلامي في المغرب.

وأكد حسن بناجح مدير مكتب الناطق الرسمي باسم الجماعة لفرانس برس ان "جماعة العدل والإحسان تأسست رسميا سنة 1981 وحصلت على الترخيص القانوني في السنة نفسها، لكن أعضاءها ظلوا يحاكمون طيلة عقود بتهمة الانتماء لجمعية محظورة".

وأضاف ان "الجماعة حصلت في مختلف درجات التقاضي على الحكم بقانونيتها، لكن السلطات ترفض تنفيذ قرار القضاء وتمعن في التضييق على الجماعة بمختلف الطرق المتاحة لها".

وأوضح بناجح ان "السلطات المغربية حالت منذ 2006 دون تاسيس اكثر من 300 جمعية، ونملك جميع الوثائق، فقط لأن أحد أعضائها ينتمي أو يشتبه في انتمائه أو تعاطفه مع الجماعة، منها جمعيات الأحياء وجمعيات أولياء التلاميذ".

من جهته، اكد الصبار ان "هذا الموقف من الترخيص للجمعيات لا يمكن ان يكون الا مبدئيا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يدافع عن مبدأ حرية تأسيس وتكوين الجمعيات".

من ناحية ثانية تمتنع السلطات المغربية عن الترخيص لمنظمات تنشط في مجال حقوق الإنسان في الصحراء الغربية على رأسها "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان" و"الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية".

وتعتبر الجمعيتان المذكورتان من أهم الاطراف الذي يلتقيهم كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام للامم المتحدة الى الصحراء، والمقررون الخاصون التابعون للأمم المتحدة ووفود المنظمات الدولية والإقليمية.

وحاول "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان" عقد مؤتمره التأسيس سنة 2009 لكن مكان انعقاد المؤتمر أغلق في وجهه، كما رفضت السلطات تسلم وثائق التأسيس.

أما الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات فتأسست في السابع من أيار/مايو 2005، لكن السلطات المغربية بحسب المؤسسين، رفضت تسلم الإشعار بتاريخ عقد المؤتمر التأسيسي، وتلاحق الأعضاء الناشطين داخلها بتهمة الانتماء لجمعية محظورة.

وأوضح الصبار ان الأمر لا يتعلق بالجمعيتين المذكورتين فقط، ف"هناك الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة وطنية تواجه مشكلة في الحصول على ترخيص من طرف السلطات".

وينص قانون الحريات العامة المغربي على شرعية عمل أي جمعية مضى على تأسيسها 60 يوما رغم عدم حصولها على اشعار من السلطات. كما ينص القانون على ضرورة الحصول على اشعار جديد من السلطات كلما تم تجديد مقر الجمعية.

وقال محمد إيكيليد ممثل فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أكبر جمعية حقوقية مغربية، في العيون كبرى محافظات الصحراء الغربية ان فرع الجمعية "لم يحصل على الاشعار منذ 2005، ورغم اننا نقوم بأنشطتنا اعتياديا الا ان المضايقات من طرف السلطات مستمرة".

وأضاف "من حقنا ومن حق جميع الجمعيات الحصول على ترخيص قانوني وممارسة عملنا بحرية، ويجب الا يزايد علينا أحد سياسيا بهذه المسألة".

وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه المغرب على أنه "لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها لحماية مصالحه".

أ ف ب

http://www.france24.com/ar/20131120-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B1%D8%AE%D9%8A%D8%B5

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال تنجح في معالجة ملف حقوقي بالعرائش

العرائش : محمد حمضي

تمكنت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، وبعد سلسلة من اللقاءات و الجلسات مع كل من جمعية افهمني للأشخاص في وضعية إعاقة ، والإدارة الترابية لإقليم العرائش ، من تذويب جليد التوتر بين الطرفين ، وإعادة بناء الثقة بينهما .

الوساطة التي قادتها الآلية الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان طبقا للظهير المنظم لعمل هذه المؤسسة الوطنية ، انتهت بعودة من خيمت كتلة من السحب على تواصلهما إلى طاولة الحوار ، والانتصار له ، فكان أن أثمر الإنصات الهادئ لبعضهما ، توقيعهما على اتفاقية شراكة ، يصب مضمونها في توفير الحد الأدنى من العيش الكريم لهذه الفئة من المواطنين والمواطنات .

في هذا السياق شهد مقر عمالة إقليم العرائش صباح يوم الإثنين 18 نونبر 2013 ، الذي يصادف احتفال المغاربة بعيد الاستقلال ، حفل توقيع اتفاقية شراكة بين جمعية افهمني للأشخاص في وضعية إعاقة ، واللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية . هذا الحدث الهام أشرف عليه السيد عامل الإقليم ، والسيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ، بحضور كل من محمد حمضي وأحمد العيداني عضوي نفس الآلية الحقوقية الجهوية ، والمساعدين الأقربين لرئيس الإدارة الترابية الإقليمية ، ورئيس المجلس الإقليمي ، وفعاليات أخرى . اتفاقية الشراكة التي على القسم المختص بعمالة العرائش مسابقة الزمن من أجل تنزيل مبادئها وأجرئتها ، من بين ما تضمنته ، تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الآليات الطبية تتولى الجمعية اقتنائها وتدبيرها ، توفير مركز متعدد التخصصات لاستيعاب الأنشطة المتعلقة بالإعاقة ، ويسند تدبيره و تسييره إلى جمعية " افهمني ...." استفاذة الأشخاص في وضعية إعاقة من الأنشطة المدرة للدخل ، مع ضمان مواكبة ومصاحبة الأطر التقنية بقسم العمل الاجتماعي بالعمالة للمستفيدين من هذه المشاريع ، تمكين الجمعية من منحة مالية بمناسبة كل دخول مدرسي تخصص لتوفير الأدوات المدرسية للمتمدرسين والمتمدرسات الذين هم في وضعية إعاقة ، استفادة الجمعية من أكشاك و محلات بالأسواق النموذجية التي يعود انجازها إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .....

يذكر بأن جمعية افهمني للأشخاص في وضعية إعاقة كانت قد دخلت في اعتصام مفتوح بساحة التحرير بالقلب النابض لمدينة العرائش ، ودام هذا الاعتصام قرابة ثلاثة أشهر ، عانى فيه المعتصمون والمعتصمات من الأشخاص في وضعية إعاقة الكثير ، كما تعاملت معه السلطة الترابية الإقليمية بشكل حضاري ، كما سجلت ذلك اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال التي كان وفد عنها قد عقد أربع لقاءات ماراطونية مع مكتب الجمعية ، انتهت (اللقاءات) بترجيح كفة الحكمة والتبصر على كفة التوتر ، والعودة إلى مائدة الحوار التي توجت بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الهامة السالفة الذكر .

أسئلة

محمد الصبار * :

لسنا هيئة الإنصاف والمصالحة ونشتغل على ملف بنبركة

3/38

حاورته : ف.س

□ وجهت لكم انتقادات لاذعة في ما يخص تعاطيكم مع ملف المعتقلين السياسيين ضحايا سنوات الرصاص المعتصمين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ما تعليقكم عليها؟

●● لأوضح هذه المسألة بخصوص المعتقلين السياسيين السابقين، هناك ثلاث فئات، مجموعة قدمت طلباتها خارج الأجل وبعد انتهاء أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ليس له أي سند في الظهير المحدث له من أجل إصدار مقررات تحكيمية وتوصيات، على اعتبار أن المجلس الوطني ورث هذا الملف عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بصفته جهة لمتابعة التوصيات، أي نحن نقوم بالمتابعة ولا نصدر مقررات تحكيمية، وهناك المجموعة الثانية التي استفادت من التعويض ومن التغطية الصحية حسب مقررات الهيأة، وهذه لا تتوفر على أي توصية تتعلق بالإدماج الاجتماعي، وهناك المجموعة الأخيرة التي استفادت من التعويض والتغطية الصحية واستفادت كذلك من توصيات الإدماج الاجتماعي وهي في طور التنفيذ، وعلى المجموعة التي قدمت طلباتها بعد انتهاء أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة أن تعلم أننا لسنا هذه الهيئة كي نصدر قرارات كانت من اختصاصها، بل نحن مجلس أوكلت إليه مهمة متابعة وتنفيذ مقرراتها السابقة.

□ الانتقادات تطال أيضا حالة الجمود التي يعرفها ملف المهدي بنبركة وملفات أخرى ظلت عالقة مع نهاية أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة، ما مصير هذه الملفات اليوم؟

●● يقولون إن الأمور توقفت لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإن عليه أن يخرج ملف بنبركة وملفات أخرى ظلت عالقة مع نهاية أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة، وكأننا فعلا نجمد هذه الملفات أو لا نشتغل عليها، بينما واقع الحال أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشتغل حاليا على ملف بنبركة وعلى الحالات العالقة، وهناك تحريات وأبحاث تتسم بطابع السرية، مع نهايتها سنعلن عن النتائج في الوقت المناسب، يعني هل أعلنا في المجلس نهاية الملف؟ طبعا لا ..

□ اتهمك النائب عبد العزيز أفتاتي، عن حزب العدالة والتنمية، بأنك تخدم الدولة العميقة، وطلب منك مغادرة منصبك، ما ردك بهذا الخصوص؟

●● أولا لن أرد. فلا داعي للأمر، بل سأوضح أنني حللت ضيفا على المناظرة التي نظمتها جمعية هيآت المحامين ولم أتدخل أبدا طيلة أشغال المناظرة، وخلالها كان هناك خبر يقول إن الحكومة رفعت من الضريبة على القيمة المضافة، وهذا الخبر ظل في كواليس المناظرة، ولم يكن ضمن ورشة العمل ولم يتم ترسيمه في المناظرة، وسرعان ما تبين أن الخبر مغلوط، وأنه لم يكن له أي أثر على المناظرة، ولم أكن أبدا مصدر هذا الخبر، بينما اتهم بأنني أقف وراءه، وبه وجب التوضيح والفهم.

* الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

احتمال ترخيص المغرب للجمعية الحقوقية التي ترأسها أميناتو حيدار في الصحراء رفقة جمعيات أخرى.

من المحتمل أن تمنح السلطات المغربية الترخيص القانوني للجمعيات الحقوقية في الصحراء التي تدافع عن مبدأ تقرير المصير ومنها جمعية ترأسها أميناتو حيدر، حسبما نقلت وكالة إيفي اليوم الأربعاء عن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار.

ويؤكد الصبار للوكالة أن المجلس ينوي التقدم بمجموعة من التوصيات في هذا الشأن وستشمل ثلاثة جمعيات على رأسها ''تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان في الصحراء ''كوديسا'' التي تديرها أميناتو حيدر و''جمعية الصحراويين ضحايا خروقات حقوق الإنسان'' التي يرأسها إبراهيم دحان.

واعتاد المجلس التقدم بتوصيات الى الملك محمد السادس وهيئات مغربية أخرى ومنها إلغاء المحاكمة العسكرية للمدنيين.

وتعترف مصادر من جمعية أميناتو حيدر أنها عقدت لقاءات مع أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان لدراسة بعض القضايا الحقوقية في الصحراء ولكن ليس اجتماعات رسمية.

ويأتي مقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سيتم رفعه الى الملك في نهاية السنة أو الى رئاسة الحكومة في إطار إضفاء نوع من الشرعية القانونية على جمعيات وإن كانت تؤيد مبدأ المصير وتدافع عنه، لاسيما وأن التقارير الحقوقية الدولية وحتى الأمم المتحدة تحث على فتح المجال لمختلف الفاعلين السياسيين والحقوقيين التحرك في الصحراء.

وتعتبر هذه الجمعيات وخاصة جمعية كوديسا التي تديرها أميناتو حيدر مخاطبا رئيسيا للوفود البرلمانية الأوروبي وتعقد اجتماعات مع مسؤولي الأمم المتحدة ومنها المبعوث الشخصي للأمين العام كريستوفر روس.

http://www.sahrawatch.com/2013/11/blog-post_3745.html

مجلس حقوق الإنسان المغربي يدعو للاعتراف بجمعيات محظورة

2013-11-20

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب محمد الصبار السلطات المغربية الأربعاء إلى الاعتراف بجمعيات محظورة، قد تكون بينها جمعيات في الصحراء الغربية أو أخرى معارضة للنظام الملكي.

وقال الصبار لوكالة الصحافة الفرنسية "على الدولة أن تمنح التراخيص للجمعيات التي لديها كافة وثائق وشروط التأسيس واستكملت ملفاتها بشكل قانوني".

وأضاف "على الدولة أيضا أن تنفذ أحكام القانون وتحترمها في ما يخص الجمعيات التي طعنت برفض السلطات منحها تراخيص تعترف بوجودها، ثم حكم القضاء بقانونيتها".

والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تأسس إبان الحراك الذي شهده المغرب بداية 2011 مع انطلاق حركة 20 فبراير الاحتجاجية، "مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب تتوافق نصوصها التنظيمية لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، حسب ما أورد موقعه الرسمي.

وتأتي تصريحات هذا المسؤول المغربي عن مؤسسة وطنية تتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية رغم تمويل الدولة لها حسب القانون المؤسس، في وقت انتقدت فيه منظمات دولية عدة وضع حقوق الإنسان في المغرب.

وتتزامن مع رسالة وجهتها منظمة هيومن رايتس ووتش للرئيس الأميركي باراك أوباما دعته فيها إلى الضغط على الملك محمد السادس عشية لقاء بينهما الجمعة في واشنطن.

وأوردت الرسالة الأربعاء "في المغرب جمعيات حيوية ونشيطة تعنى بمختلف القضايا. وبينما يضمن دستور 2011 الحق في تكوين جمعيات جديدة، فإن الإدارة في الممارسة غالبا ما ترفض الاعتراف القانوني بجماعات لا تروقها أهدافها أو قيادتها، مثل المجموعات التي تدافع عن حقوق الصحراويين أو الأمازيغ".

وأضافت الرسالة "حتى إن جمعيات محلية لأولياء تلاميذ المدارس تفشل في الحصول على اعتراف الحكومة إذا كانت قد انتخبت ممثليها من أعضاء حركة المعارضة الإسلامية المعروفة باسم جماعة العدل والإحسان".

جمعيات معارضة

ومن أكبر الجمعيات التي تضيق عليها السلطات المغربية وتلاحق أعضاءها وتمنع أنشطتها، هناك جماعة "العدل والإحسان" التي تأسست سنة 1981، وهي جمعية ذات طبيعة سياسية، معروفة بمعارضتها الشديدة للنظام الملكي وتمثل حسب مراقبين أكبر تيار إسلامي في المغرب.

وأكد الصبار، من جانبه، أن "هذا الموقف من الترخيص للجمعيات لا يمكن أن يكون إلا مبدئيا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يدافع عن مبدأ حرية تأسيس وتكوين الجمعيات".

من ناحية ثانية، تمتنع السلطات المغربية عن الترخيص لمنظمات تنشط في مجال حقوق الإنسان في الصحراء الغربية على رأسها "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان" و"الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية".

وتعتبر الجمعيتان المذكورتان من أهم الاطراف الذي يلتقيهم كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء، والمقررون الخاصون التابعون للأمم المتحدة ووفود المنظمات الدولية والإقليمية.

وحاول "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان" عقد مؤتمره التأسيس سنة 2009 لكن مكان انعقاد المؤتمر أغلق في وجهه، كما رفضت السلطات تسلم وثائق التأسيس.

أما الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات فتأسست في السابع من مايو/أيار 2005، لكن السلطات المغربية حسب المؤسسين، رفضت تسلم الإشعار بتاريخ عقد المؤتمر التأسيسي، وتلاحق الأعضاء الناشطين داخلها بتهمة الانتماء لجمعية محظورة.

وأوضح الصبار أن الأمر لا يتعلق بالجمعيتين المذكورتين فقط، "فهناك الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة وطنية تواجه مشكلة في الحصول على ترخيص من طرف السلطات".

وينص قانون الحريات العامة المغربي على شرعية عمل أي جمعية مضى على تأسيسها 60 يوما رغم عدم حصولها على إشعار من السلطات. وينص القانون أيضا على ضرورة الحصول على إشعار جديد من السلطات كلما تم تجديد مقر الجمعية.

كلمات رئيسية المغرب, الصحراء الغربية, أمازيغ, المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب, العدل والإحسان

http://www.alhurra.com/content/human-rights-morocco-banned-organizations/237435.html

Maroc-France

50 ans de migration et plus...

712/15-16

Le colloque scientifique sur «l'immigration marocaine en France entre histoire et avenir» a permis aux intervenants de passer en revue l'immigration marocaine en France depuis plusieurs générations.

Ph. Ali Achour

«L'immigration marocaine en France entre histoire et avenir» est le thème du colloque scientifique qui a été organisé, vendredi 15 novembre 2013 à la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM) à Rabat, par le Conseil de la Communauté Marocaine à l'étranger (CCME) et l'ambassade de France à Rabat, à l'occasion du 50ème anniversaire de l'accord franco-marocain de main-d'œuvre signé en 1963.

Une relation d'exception

Le colloque, auquel ont participé des chercheurs français et marocains, s'est fixé pour objectif de montrer la densité des échanges humains (militaires, ouvriers, cadres, étudiants, artistes, etc) et les multiples imbrications entre Rabat et Paris que lient une relation d'exception et une histoire commune. L'autre objectif de cette rencontre a été de rappeler l'histoire et d'aborder collectivement le présent et l'avenir en considérant la jeunesse et sa double appartenance comme un atout de partage.

Plus d'un siècle d'immigration

Le colloque s'est décliné en quatre axes couvrant plus d'un siècle d'immigration, à savoir l'immigration militaire pendant les deux conflits mondiaux et coloniaux du 20ème siècle, la deuxième vague économique des «Trente Glorieuses», les dynamiques d'enracinement avec l'essor du regroupement familial et l'histoire culturelle des migrants et de leurs descendants.

Intervenant à l'ouverture de ce colloque scientifique, Anis Birou, ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, a tenu à saluer la génération première qui, a-t-il affirmé, «a affronté les affres de l'expatriation, défié les écueils linguistiques, culturels et naturels et supporté vaillamment la pénibilité du travail dans les mines, les usines et les champs pour contribuer, à la force des bras, à la renaissance française actuelle». Le ministre a rappelé à cette occasion que la communauté marocaine dans l'Hexagone est l'une des plus dynamiques et des mieux intégrées, forte de près d'un million et demi de personnes en comptabilisant les naturalisés. «Des marocains qui interviennent comme acteurs du progrès de la France et comme →

Actualité

Entretien

DRISS EL YAZAMI

Président du CNDH

«Mettre en place l'Alliance Africaine pour la Migration»

Driss El Yazami, Président du Conseil National des droits de l'Homme (CNDH), appelle à mettre en place l'Alliance Africaine pour la Migration.

Où en est la mise en œuvre de la nouvelle stratégie migratoire prônée par SM le Roi, Mohammed VI?

Je pense que nous pouvons être collectivement fiers, en tant qu'Etat et Nation, de cette stratégie de la migration, suite aux instructions royales. Le gouvernement a effectivement commencé à travailler en mettant en place le Bureau marocain des réfugiés qui est en train d'accueillir tous les jours des réfugiés. Il y a une circulaire du ministère de l'Education nationale pour permettre la scolarisation des enfants des migrants. Aujourd'hui, c'est une nouvelle étape décisive. Il s'agit de la régularisation de certaines catégories selon des critères définis, avec une commission de recours dans laquelle siègera le Conseil national des droits de l'Homme.

Quel visage pour cette stratégie ?

Avec ces éléments, je crois que nous avons les contours d'une stratégie humaniste à même de permettre au Maroc de montrer effectivement qu'il met en œuvre sa Constitution et une approche fraternelle et, en même temps, qu'il tend la main à ses voisins.

Où en est l'Alliance Africaine pour la Migration?

Nous avons appelé à une Alliance Africaine pour la Migration et le développement. Il est donc temps de la mettre en place■

Propos recueillis par MN

→ contributeurs au développement du Maroc», a-t-il souligné. M. Birou n'a pas manqué de préciser qu'après la main-d'œuvre, la France connaît l'afflux de hauts diplômés marocains attirés par les opportunités du marché de l'emploi et de l'économie française. C'est une nouvelle tendance, a dit le ministre marocain, qui fait partie d'un processus inéluctable découlant de la mondialisation de l'économie et de la libre circulation des biens, des services et des personnes.

Le Maroc, pays de résidence

Anis Birou, n'oubliant pas qu'il est aussi ministre des Affaires de la migration, a réservé une partie non négligeable de son allocution à l'initiative royale de régularisation des migrants et réfugiés dans le Royaume, mettant l'accent sur le fait que le Maroc est devenu, depuis plusieurs années, non seulement un pays émetteur ou de passage pour la migration, mais aussi un pays de résidence de plusieurs communautés attirées par la douceur de vivre et la généreuse hospitalité ou contraintes de s'expatrier à cause des conditions économiques difficiles dans leur pays d'origine.

Un dossier sensible

Pour sa part, l'ambassadeur de France au Maroc, Charles Fries, a évoqué dans son intervention l'apport constructif et le rôle positif des Marocains et des Marocaines dans la consolidation des liens d'amitié et de coopération entre le Maroc et la France. Il a également reconnu le rôle de l'émigration marocaine dans l'essor que connaît aujourd'hui son pays. Pour l'ambassadeur, le dossier de l'immigration marocaine en France, qui a connu un âge d'or, est devenu très sensible. Pour Charles Fries, il importe de faire preuve de responsabilité et d'ouverture pour débattre de ce sujet et chercher un style de vie commun au sein de la société française. C'est, de l'avis du diplomate français, l'unique solution.

Pour sa part, Abdallah Boussouf, secrétaire général du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger, a critiqué sévèrement le débat actuel en France sur la migration et l'intégration des étrangers■

Mohammed Nafaa

Le Maroc va reconnaître et légaliser le « Polisario de l'intérieur »

Selon une dépêche de l'agence de presse espagnole ***EFE***, ***« le Maroc s'apprête à légaliser dans très peu de temps les groupes sahraouis indépendantistes les plus actifs, si aboutissent, comme cela a toujours été le cas, les recommandations du Conseil national des droits de l'homme (CNDH)***« .
Le CNDH est la boutique *droitlhommiste* du régime, puisque ses deux principaux dirigeants, **Driss El Yazami** et **Mohamed Sebbar**, deux ex-gauchistes qui ont rejoint le Makhzen, ont été nommés directement par le roi **Mohamed VI**. Les ***« recommandations »*** du CNDH, si l'information de *EFE* se confirme, sont en fait l'oeuvre du cabinet royal qui les a sûrement soufflés à El Yazami et Sebbar. Au Maroc, le dossier du conflit du Sahara est directement géré par un noyau dur et très restreint de l'entourage royal composé de conseillers royaux et des chefs des deux principaux services secrets du pays : la **DST** et la**DGED**.
C'est d'ailleurs le secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, qui a confirmé à *EFE* cette information. A savoir qu'il allait demander aux autorités marocaines de reconnaître et de légaliser plusieurs associations sahraouies ouvertement indépendantistes et directement liées, selon le régime, au **Front Polisario**. Il s'agit de l'association **CODESA** (Collectif de défenseurs sahraouis des droits humains), présidée par **Aminatou Haïdar**, et de l'**ASVVDH** (Association sahraouie des victimes des violations des droits humains), dont le responsable est **Brahim Dahan.**
Haïdar et Dahan, deux des interlocuteurs préférés de l'envoyé spécial de l'ONU pour le Sahara, **Christopher Ross**, sont des anciens prisonniers politiques sahraouis qui ont passé plusieurs années en prison. A Laâyoune où ils résident, ils sont souvent la cible des forces de l'ordre marocaines. Leurs domiciles sont souvent investis par la police.
Les médias marocains appellent le CODESA, l'ASVVDH, et le reste des indépendantistes sahraouis vivant au Maroc le **« Polisario de l'intérieur »**.
En tout cas, voilà qui va déconcerter les suiveurs aveugles du Makhzen. Mais gageons que comme les *patriotards* sont disciplinés, ils vont évidemment applaudir cette décision en la présentant comme une « superbe victoire du Maroc » sur l'indépendantisme sahraoui.
A quand un plateau de dattes et un bol de lait offerts par les gouverneurs à tous les polisariens qui se rendent dans une ville marocaine ?
Badr Soundouss

http://www.demainonline.com/2013/11/21/le-maroc-va-reconnaitre-et-legaliser-le-polisario-de-linterieur/

Mohamed VI en visite officielle aux Etats-Unis

20 Nov 2013
Par : Telquel

Mohamed VI est arrivé à Washington, mardi 19 novembre au soir. Le roi rencontre le président Barack Obama pour la première fois le 22 novembre prochain. De quoi les deux hommes parleront-ils ? "Tous les dossiers seront sur la table des discussions avec cette puissance mondiale, à commencer par l'affaire du Sahara", explique un diplomate marocain de haut rang. Mais encore ? "La sécurité dans la région sera au menu puisque le Maroc est un allié des Etats-Unis dans leur lutte contre le terrorisme, mais il sera aussi question de développement et d'autres points d'intérêt commun", enchérit notre interlocuteur. Une chose est sûre, la question des droits de l'homme dominera la visite royale à Washington. Dès son arrivée, le roi a pressé Driss Yazami, président du CNDH (Conseil national des droits de l'Homme) à exposer les diverses démarches entreprises et mécanismes mis en place par le royaume dans la défense des droits de l'homme.

http://www.telquel-online.com/content/mohamed-vi-en-visite-officielle-aux-etats-unis

La lutte contre la violence domestique au centre d'une rencontre maroco-suisse à Berne

Berne, 19 nov. 2013 (MAP) - Une délégation d'acteurs des droits de l'Homme marocains prend part, à Berne, à une rencontre dédiée à l'échange des bonnes pratiques en matière de lutte contre la violence domestique et de protection des droits humains.

Cette session de trois jours, encadrée par des experts suisses, fait partie d'un ambitieux programme de coopération maroco-suisse axé sur le renforcement des capacités des institutions nationales dans le domaine des droits de l'Homme.

D'après la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), cette rencontre qui s'est ouverte mardi, profite à des représentants de départements ministériels, du parlement, d'institutions nationales et d'ONG.

L'accent est mis sur l'expérience helvétique relative à la coordination interinstitutionnelle des actions de lutte contre la violence faite aux femmes, surtout dans la sphère privée, et précisément les mécanismes d'articulation entre les niveaux central et régional, et les modalités de fonctionnement des centres d'accueil des victimes de la violence domestique.

L'échange de visites, de contenus documentaires et d'informations ainsi que l'organisation conjointe de séminaires thématiques sont les principaux domaines du partenariat initié conjointement entre la DIDH et les organismes oeuvrant pour la protection des droits de l'Homme en Suisse.

Les deux pays s'attellent, en outre, au développement d'un projet de coopération entre la délégation interministérielle et la Commission nationale de prévention de la torture (CNPT).

Dans ce contexte, la partie suisse s'engage à mettre à la disposition du Royaume son expertise dans la mise en place d'une structure similaire au Maroc, notamment dans les aspects liés à la définition de son mandat, son organisation, sa composition et son fonctionnement.

De son côté, le Maroc partage avec la confédération helvétique l'expérience du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), à travers l'échange de documentations et l'organisation de visites d'études.

Cette session est marquée par la participation de représentants de la DIDH, des ministères de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la coopération, de la Justice et des libertés, de la Santé, de la Femme, de la famille, de la solidarité et du développement social.

Y prennent part aussi des parlementaires, des membres du CNDH et de l'association Solidarité Féminine.(MAP).CB---BI.TI.

MAP 191854 GMT nov 2013

Le modèle édifiant de l'exception marocaine exposé à Washington

Washington, 20 nov. 2013 (MAP)- Le modèle édifiant de l'exception marocaine, qui s'appuie sur des réformes avant-gardistes engagées sous le leadership clairvoyant de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, a été exposé mercredi à Washington devant une pléiade d'éminentes personnalités politiques et économiques de renommée internationale.

"Le Maroc a su façonner un modèle de réforme dans le cadre de la stabilité et la continuité", a souligné le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi, qui intervenait lors d'une conférence organisée par le German Marshall Fund of the United States (GMF), sous le thème : "Tracer la stratégie de réforme solide et intégrée du Maroc".

Ce modèle d'exception s'est distingué par l'adoption des réformes politiques et démocratiques profondes, en privilégiant la voie de la stabilité et la continuité, a expliqué M. El Khalfi.

Le ministre de la Communication a, par ailleurs, indiqué que cette rencontre a été l'occasion d'exposer ces démarches réformatrices, notamment la nouvelle Constitution, que Sa Majesté le Roi a proposée au peuple marocain, la réforme de la justice et du champ médiatique et les avancées en matière des droits de l'homme, faisant observer que le Maroc poursuit avec sérénité son processus de réformes et de développement pour faire face aux différents défis sur le plan régional.

Pour sa part, M. Serge Berdugo, ambassadeur itinérant de SM le Roi, a indiqué que cette réunion "extrêmement importante" avec des personnalités américaines a permis de s'arrêter sur l'état de l'évolution du Maroc sur la voie de la démocratie et du développement.

La conférence, ajoute M. Berdugo, a permis également d'expliquer de manière "précise" l'exception marocaine et l'identité plurielle qui a toujours distingué le Royaume dans le concert des nations.

Abondant dans le même sens, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami a mis en exergue les avancées notables réalisées par le Maroc en matière des droits de l'homme, relevant que le Royaume a fait des pas significatifs vers une "démocratie plus forte" comme en témoignent la nouvelle Loi fondamentale et le débat national lancé l'année dernière sur la réforme de la justice, outre les lois afférentes qui seront soumises au parlement dans les prochaines semaines.

M. El Yazami a rappelé dans ce sens que le Maroc emprunte une démarche sereine de réformes graduelles paisibles vers la démocratie au milieu des années 90, faisant remarquer que le Royaume est résolument engagé à poursuivre sa dynamique vertueuse des réformes.(MAP)
UK---BI
FF.

Sahara: Des associations indépendantistes bientôt légalisées h24info.ma / Publié le 20/11/2013 | 14h30 | H24info

Le Conseil national des droits de l'homme prépare une recommandation pour la légalisation du CODESA d'Aminatou Haidar et de l'ASVVDH de Brahim Dahan, entre autres.
L'information vaut son pesant d'or et c'est l'agence EFE qui la relaye: le Maroc s'apprête à légaliser des associations sahraouies proches des thèses indépendantistes. C'est du moins ce que compte proposer le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) qui prépare une recommandation dans ce sens.
Confirmée par Mohamed Sebbar, le secrétaire général du CNDH, la proposition a de fortes chances de passer, l'instance en question étant des plus écoutées.

La «légalisation» des associations sahraouies pourrait intervenir d'ici la fin de l'année, ajoute Sebbar. Il s'agit en particulier du Collectif des défenseurs des droits humains sahraouis (CODESA), présidé par la célèbre Aminatou Haidar et de l'Association sahraouie des victimes des violations des droits de l'Homme (ASVVDH) de Brahim Dahan.

Bien que les deux personnages soient parmi les principaux «séparatistes de l'intérieur», ils ne sont pas moins parmi les plus écoutés à l'étranger quant à la question du Sahara.

http://www.h24info.ma/maroc/sahara-des-associations-independantistes-bientot-legalisees/17101

Sahara : le maroc pourrait légaliser des ong "indépendantistes" trés proches du polisario !

Discussion dans le forum 'Actualités marocaines' créée par ould khadija le Hier à 19:51.
ould khadijaContributeur
Inscrit:5 Juil. 2009Messages:13 283Likes:7 466
A la veille du sommet à Washington entre le roi Mohammed VI et le président Obama, le secrétaire général du CNDH , Mohamed Sebbar , se dit favorable à la légalisation d'ONG très proches du Polisario.
Une mesure qui accorderait davantage de crédits au Maroc sur la scène internationale en laissant le discours indépendantiste s'exprimer librement à l'intérieur du pays.
Dans cette optique, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) préparait une recommandation pour la légalisation du CODESA d'Aminatou Haidar et de l'ASVVDH de Brahim Dahan, entre autres.
L'information vaut son pesant d'or et c'est l'agence EFE qui la relaye : le Maroc s'apprête à légaliser des associations sahraouies proches des thèses indépendantistes. (...)
Confirmée par Mohamed Sebbar, le secrétaire général du CNDH, la proposition a de fortes chances de passer, l'instance en question étant des plus écoutées.
La «légalisation» des associations sahraouies pourrait intervenir d'ici la fin de l'année, ajoute Sebbar.
Il s'agit en particulier du Collectif des défenseurs des droits humains sahraouis (CODESA), présidé par l'emblématique Aminatou Haidar et de l'Association sahraouie des victimes des violations des droits de l'Homme (ASVVDH) de Brahim Dahan.
Les membres de ces 2 organisations sont des interlocuteurs privilégiés de toutes les délégations d'observateurs internationales qui visitent la région.
Par ailleurs, chaque fois que Christopher Ross est au Sahara, il tient à rencontrer des représentants de ces deux associations
Bien que les deux personnages soient parmi les principaux «séparatistes de l'intérieur», ils ne sont pas moins parmi les plus écoutés à l'étranger quant à la question du Sahara.
La légalisation serait dans l'intérêt du Maroc selon M. Mohammed Jaabouk du site "Yabiladi" (voir lien ci bas)
En optant pour une telle initiative, le royaume répondrait favorablement aux rapports des associations internationales, de l'ONU et du département d'Etat américain, réclamant une légalisation des ONG proches du Polisario.
Le timing de l'annonce de Mohamed Sebbar, le secrétaire général du CNDH, à la veille de la réunion entre Barack Obama et Mohammed VI à Washington, est tout sauf fortuit.
Les amis du Maroc aux Etats-Unis et en Europe se voient, ainsi, accorder de nouveaux arguments pour défendre le dossier marocain des droits de l'homme.
D'un autre côté, Rabat en empruntant cette voie, pousserait la CODESA et l'ASVVDH à se conformer à la loi marocaine.
Leurs comptes bancaires seraient alors sous le contrôle permanent des autorités.
Une exigence à laquelle, les directions des deux associations devraient se plier.

http://www.bladi.net/forum/threads/sahara-maroc-pourrait-legaliser-ong-independantistes-proches-polisario.367565//

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال تنجح في معالجة ملف حقوقي بالعرائش

تمكنت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، وبعد سلسلة من اللقاءات و الجلسات مع كل من جمعية افهمني للأشخاص في وضعية إعاقة ، والإدارة الترابية لإقليم العرائش ، من تذويب جليد التوتر بين الطرفين ، وإعادة بناء الثقة بينهما .

الوساطة التي قادتها الآلية الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان طبقا للظهير المنظم لعمل هذه المؤسسة الوطنية ، انتهت بعودة من خيمت كتلة من السحب على تواصلهما إلى طاولة الحوار ، والانتصار له ، فكان أن أثمر الإنصات الهادئ لبعضهما ، توقيعهما على اتفاقية شراكة ، يصب مضمونها في توفير الحد الأدنى من العيش الكريم لهذه الفئة من المواطنين والمواطنات .

في هذا السياق شهد مقر عمالة إقليم العرائش صباح يوم الإثنين 18 نونبر 2013 ، الذي يصادف احتفال المغاربة بعيد الاستقلال ، حفل توقيع اتفاقية شراكة بين جمعية افهمني للأشخاص في وضعية إعاقة ، واللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية . هذا الحدث الهام أشرف عليه السيد عامل الإقليم ، والسيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ، بحضور كل من محمد حمضي وأحمد العيداني عضوي نفس الآلية الحقوقية الجهوية ، والمساعدين الأقربين لرئيس الإدارة الترابية الإقليمية ، ورئيس المجلس الإقليمي ، وفعاليات أخرى . اتفاقية الشراكة التي على القسم المختص بعمالة العرائش مسابقة الزمن من أجل تنزيل مبادئها وأجرئتها ، من بين ما تضمنته ، تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الآليات الطبية تتولى الجمعية اقتنائها وتدبيرها ، توفير مركز متعدد التخصصات لاستيعاب الأنشطة المتعلقة بالإعاقة ، ويسند تدبيره و تسييره إلى جمعية " افهمني ...." استفاذة الأشخاص في وضعية إعاقة من الأنشطة المدرة للدخل ، مع ضمان مواكبة ومصاحبة الأطر التقنية بقسم العمل الاجتماعي بالعمالة للمستفيدين من هذه المشاريع ، تمكين الجمعية من منحة مالية بمناسبة كل دخول مدرسي تخصص لتوفير الأدوات المدرسية للمتمدرسين والمتمدرسات الذين هم في وضعية إعاقة ، استفادة الجمعية من أكشاك و محلات بالأسواق النموذجية التي يعود انجازها إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .....

يذكر بأن جمعية افهمني للأشخاص في وضعية إعاقة كانت قد دخلت في اعتصام مفتوح بساحة التحرير بالقلب النابض لمدينة العرائش ، ودام هذا الاعتصام قرابة ثلاثة أشهر ، عانى فيه المعتصمون والمعتصمات من الأشخاص في وضعية إعاقة الكثير ، كما تعاملت معه السلطة الترابية الإقليمية بشكل حضاري ، وهو ما سجلته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال التي كان وفد عنها قد عقد أربع لقاءات ماراطونية مع مكتب الجمعية ، انتهت (اللقاءات) بترجيح كفة الحكمة والتبصر على كفة التوتر ، والعودة إلى مائدة الحوار الذي توج بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الهامة السالفة الذكر .

محمد حمضي

http://espapublic.blogspot.com/2013/11/blog-post_20.html